المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-07-2006 العـــدد : 2102
الصفحـات : 21 المسلسل : 158

# الاستثمار في التعليم ودور القطاع الخاص المتواضع

عبدالله صادق دحلان*

الإنجاز أصبح سمة القيادة السعودية، والمتتبع لرحلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لبعض مناطق المملكة يجزم بأن هناك إنجازا يتحقق على أرض الواقع وأن هناك خطواً للتنمية الشاملة قد أعدت وبدأت مراحل تطبيقها على أرض الواقع وأن هناك عزيمة قوية من أمراء المناطق لتنفيذ هذه الخطط مدعومة بمتابعة شخصية من ولي الأمر وولي عهده الأمين وأن هناك تنمية حقيقية قادمة لجميع مناطق المملكة وهي مؤشرات إيجابية للنمو الاقتصادي في بلادنا تؤكد بأن القطاع الخاص سيكون له دور بارز وفاعل في تحقيق وتنفيذ مشاريع التنمية المستهدفة وهي حركة اقتصادية ستسهم في تفعيل حركة السوق وتنشط دوران حركة رأس المال العامل وستخلق منافذ استثمارية جيدة ومنظمة ومضمونة ومخططة وتحت إشراف ومتابعة الدولة من خلال أجهزتها الرسمية وهذا سيعيد الثقة لدى المستثمرين الصغار وأصحاب المدخرات الفردية للاستثمار في الشركات التنموية المساهمة، ولم تكن المشاريع التنموية التي تابعناها تهتم بالحجر والزرع والبناء فقط وإنما أحمد الله أن مشاريع بناء الإنسان كان لها قسط كبير من إجمالي المشاريع المعلن عنها، فمشاريع توسعة الجامعات وإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد كانت من أبرز المشاريع التي استوقفتني وهذا يؤكد لنا أن القيادة تولي اهتماما كبيراً في بناء البشر قبل الحجر وهي سياسة تشكر عليها وهي خطوة في الطريق الصحيح، لأن بناء البشر علمياً وعملياً ومهنياً هو الأساس في تقدم الأمم وأن الدول المتقدمة لم تتقدم ولم تبن حضارتها القديمة والحديثة إلا بعلم وسواعد رجالها . ولهذا فقد تابعنا في الأسابيع الماضية بعضاً من المشاريع التعليمية ومن هذه المشاريع مشروعان وضع سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام حجر الأساس لهما يوم الثلاثاء الماضي، الأول كان مجمع كليات المدربين التابع للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وهو مشروع عملاق له رؤية مستقبلية ويهدف إلى إعداد المدربين المتخصصين وهو ما يفتقر له سوق التدريب في المملكة وهو مشروع ضمن مجموعة المشاريع التي تتبناها المؤسسة العامة للتعليم الفني بقيادة محافظها الشاب المتعدد المهارات الدكتور علي الغفيص الذي يسابق الزمن في إحداث التغيير والتطوير للتماشي مع سياسة المملكة نحو تأهيل الشباب السعودي للعمل، أما المشروع الثاني فهو وضع حجر الأساس لكلية الهندسة وتقنية المعلومات التابعة لشركة التعليم الأهلي المالكة لكلية إدارة الأعمال الأهلية التي شرف سمو ولي العهد يوم الثلاثاء الماضي حفل التخرج للدفعة الأولى منها.. الكلية أنشئت لتساهم في تغطية احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص من الشباب السعودي الجامعي المتخصص علمياً وعملياً وهو مشروع ضمن مجموعة من المشاريع التعليمية الجامعية الأهلية التي أنشئت مؤخراً وكان أكبر داعم لها ولنجاحها سمو ولي العهد. وهذا يؤكد مدى اهتمام القيادة بالتعليم الجامعي الأهلي في الوقت الذي تتقاعس فيها بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص عن دورها في الاستثمار أو دعم الاستثمار في التعليم، وهذا هو موضوع مقالة اليوم والتي أطالب فيها رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص والبنوك بضرورة توجيه بعض من استثماراتهم نحو الاستثمار في التعليم بصفة عامة سواء كان تعليماً نظامياً أو تعليماً عالياً أو تدريباً فنياً أو مهنياً حيث إن الإحصائيات والأرقام تعطي مؤشرات غير مرضية أو مقنعة بل سلبية من حيث توجه الاستثمارات لمجال التعليم، وقد يعود السبب إلى أن المستثمرين تعودوا على الاستثمار في القطاعات ذات العوائد السريعة والكبيرة ويتجه البعض منهم إلى الاستثمار السريع المعتمد على مضاعفات حركة دوران رأس المال، ويتجه الآخرون إلى الاستثمار المعتمد على المضاربة مثل الأراضي والأسهم وغيرها. وفي الحقيقة هو مفهوم خاطئ لدى بعض المستثمرين حتى وإن نجحوا في فترات معينة وحققوا عوائد كبيرة لكنه استثمار ذو مخاطر عالية ونتائجه رأيناها في سوق الأسهم. وهذا يدفعنا لمطالبة

> رغم أن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار طويل المدى لكنه استثمار له بعد اجتماعي وعلمي واقتصادي، وتجربة بعض المؤسسات التعليمية الناجحة جديرة بإبرازها كنموذج يحتذى...

الغرف التجارية أو هيئة الاستثمار بالعمل على وضع خطة متعددة الجوانب نحو توجيه بعض الاستثمارات لمجالات الخدمات وعلى رأسها الاستثمار في مجالات التعليم والصحة، وإعداد دراسات متخصصة لحجم الاستثمار المطلوب ونوعيته وتخصصاته في مجال التعليم وإعداد دراسات ميدانية للتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في هذا المجال. ورغم أن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار طويل المدى لكنه استثمار له بعد اجتماعي وعلمي واقتصادي، وتجربة بعض المؤسسات التعليمية الناجحة جديرة بإبرازها كنموذج يحتذى به ومن هذه النماذج الناجحة في التعليم الجامعي وعلى سبيل المثال كلية إدارة الأعمال في جدة وكلية الحكمة وكلية عفت وكلية اليمامة في الرياض وجامعة سلطان وهناك نماذج متطورة قادمة ستساهم في تطوير مخرجات التعليم الجامعي وستسهم في زيادة نسب التشغيل في القطاع الخاص مثل جامعة الفيصل وجامعة الأمير محمد بن فهد وجامعة تبوك

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-07-2006 العـــدد : 2102
الصفحـات : 21 المسلسل : 158

الأهلية وكلية البترجي وغيرها وهي جامعات وكليات أنشئت لتساهم في تطوير التعليم الجامعي.

ورغم هذا التطور العددي في التعليم الأهلي إلا أنه وللأسف لا يحقق طموحاتنا ولا يتماشى مع حجم الطلب على هذا النوع من التعليم، ورغم الدعم الذي تحظى به الكليات الأهلية الجامعية من وزارة التعليم العالي، إلا أن مساهمة رجال الأعمال السعوديين في هذا المجال هي مساهمة متواضعة جداً وأن الدعم الذي تحظى به هذه المؤسسات التعليمية هو الأقل من قبل مؤسسات القطاع الخاص، فالبنوك التجارية والإسلامية دورها مفقود بل معدوم في معظم الحالات إلا ما ندر إذا أجبروا على التبرع أو المساهمة لمشروع تعليمي، أما القاعدة العامة فهي الاعتذار بحجج واهية، وهذا يذكرني بالدعوة التي وجهتها لأحد أكبر البنوك السعودية للمساهمة في رعاية حفل تخرج أول دفعة لكلية إدارة الأعمال في جدة حيث عُرضت على أعلى القيادات في البنك ابتداء من رئيس مجلس الإدارة إلى المدير العام ثم شكلت لها لجان متخصصة اجتمعت في الرياض وجدة لتخرج في النهاية بقرار اعتذار لم يكلف المسؤولين وقتهم لإبلاغنا به في الوقت الذي يرعى فيه نفس البنك مناسبات خارج المملكة في الخليج ومصر وفي لندن وغيرها من أموال المساهمين فيه، وكذا يفعل بعض رجال الأعمال الذين يتبرعون بعشرات الملايين لجامعات وكليات ومراكز بحث علمي في بعض الدول الأوروبية وأمريكا وبعض الدول العربية ويتقاعسون عن التبرع للمؤسسات التعليمية السعودية،ويستثمر بعض من رجال الأعمال في مشاريع سياحية وصناعية وعقارية خارج الوطن ويحجمون عن الاستثمار في مشاريع تعليمية في بلادهم.

أخي القارئ: إن ما يدفعني إلى الانتقاد هو مقارنتي لدور قيادتنا الإيجابي في الدعم والمساندة للمشاريع التعليمية ودور بعض أصحاب المليارات الذين بنوا ثرواتهم من داخل وطنهم لكنهم مقلون في عطائهم لوطنهم وينبغي علينا دوام تذكيرهم بدورهم، وإن نموذجاً مثل نموذج الأمير سلطان بن عبدالعزيز وفي العهد ينبغي أن يكون قدوة لأصحاب الثروات أمراء ورجال أعمال وورثة أغنياء، فدوره الداعم للجامعات الأهلية والكليات الجامعية ينبغي أن يحتذى به فلم أجد كلية أو جامعة أهلية تنشأ حديثاً إلا وجدت تبرع سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز هو في مقدمة التأسيس فهل نقتدي به؟ إن القضية ليست قضية تبرع وإنما هي قضية إيمان بأهمية البعد الاجتماعي في العمل الخاص.

فكم من رجال ملكوا الملايين ولكنهم في الذكرى منسيون.

وكما قال الإمام الشافعي:

قد مات قوم وما ماتت مكارمهم ... وعاش قوم وهم في الناس أموات

---

*كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa